

## مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل العلاقات الاقتصادية الاقليمية

( دراسة استشرافية )

أ.د. ربيع خلف صالح

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

### المخلص

يعاني العراق اليوم من العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية فهو بأمس الحاجة الى تبني استراتيجية اقتصادية وطنية وخارجية لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتلائم مع حالته والتطورات العالمية والبدء بالانفتاح على دول الجوار لإقامة افضل العلاقات الاقتصادية معها وذلك لموقعها الجغرافي وإمكانية تشابك اقتصادها مع الاقتصاد العراقي وبالتالي فان حل مشاكل الاقتصاد العراقي مرهون باستراتيجية للعلاقات الاقتصادية المتشابكة مع دول الجوار. لذلك فان هذه الدراسة حاولت الكشف عما يأتي:

- 1- معرفة المشاكل و التحديات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .
- 2- معرفة المشاكل و التحديات الخارجية من دول الجوار و التي تؤثر على الاقتصاد العراقي
- 3- ماهي الفرص المتاحة للعراق لحل المشاكل الاقتصادية .
- 4- كيف يمكن للعراق حل مشاكله الاقتصادية من خلال علاقته الاقتصادية مع دول الجوار .
- 5- ما هي بعض المشاكل الاقتصادية لدول الجوار و التي يمكن حلها من خلال العلاقات الاقتصادية مع العراق .

### Abstract

*Iraq suffers from many , internal and external, economic problems and challenges, so there a need to adopt a national economic strategy to restructure the economy in line with our conditions, global developments and to begin opening up to neighboring countries to establish better economic relations with them subject to its geographical location and the possibility of economic entanglement with the Iraqi economy*  
 *Solving the Iraqi economy problems, therefore, depends on the strategy of interlocking economic relations with neighboring countries. So, this study attempted to reveal the following:*

- 1 - Know the internal problems and challenges faced by the Iraqi economy.
- 2 - Know the external problems and challenges that came from neighboring countries and which affect the Iraqi economy.
- 3 - What are the opportunities for Iraq to solve economic problems?
- 4 - How can solve economic problems through economic relationship

with neighboring countries?

5 - What are the economic problems faced by the neighboring countries, which can be resolved through economic ties with Iraq.

## المقدمة:

لقد افرزت الثورة العلمية والتكنولوجية العديد من النتائج من بينها تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية التي نمت بشكل سريع سواء على صعيد الشركات العالمية او على صعيد الدول ،وقد ظهرت الاثار الايجابية لتلك العلاقات الدولية من خلال التطورات الاقتصادية ،وان تطور اي بلد لا يمكن ان يستمر لوحده مالم يستند على علاقات مع شركات عالمية يتم من خلالها تبادل المعلوماتية والتكنولوجية والخبرات والمهارات والموارد البشرية وانتقال رؤوس الاموال وتصريف السلع والخدمات.

وفي العراق الذي يعاني اليوم من العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية فهو بأمس الحاجة الى تبني استراتيجية اقتصادية وطنية وخارجية لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتلاءم مع حالته والتطورات العالمية والبدء بالانفتاح على دول الجوار لإقامه افضل العلاقات الاقتصادية معها وذلك لموقعها الجغرافي ولتماثل اقتصادها مع الاقتصاد العراقي.

## اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من الاتي:

- 1- اهمية وضرورة وحتمية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار في حل العديد من مشاكل العراق الاقتصادية، وانعكاس ذلك في حل المشاكل السياسية.
- 2- ان تشابك العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار يعني تعميق المصالح معها التي ستسهم في زيادة الايرادات المالية للعراق من جراء السياحة الدينية التي تعد مورد دائم، لما يمتلكه العراق من مرقد دينية مهمة لايران وتركيا.
- 3- يمكن من خلال العلاقات الاقتصادية مع تركيا وايران ان تحل مشكلة المياه العراقية.
- 4- بالإمكان حل مشكلة الكهرباء.
- 5- المساهمة في اعادة الاعمار وبناء مشاريع البنى التحتية.

## مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الاتي:

- 1- يعاني العراق من مشاكل اقتصادية داخلية متمثلة بضعف البنى التحتية وتدهور القطاعين الزراعي والصناعي وضعف الطاقة التصديرية للنفط.
- 2- يعاني العراق من مشاكل المياه الكمية والنوعية بسبب السياسة المائية التركية والايرانية.
- 3- لا يمكن حل مشكلة العراق المائية الا من خلال تبني علاقات اقتصادية متشابكة مع تركيا وايران.

- 4- تعاني كل من تركيا وايران من مشاكل اقتصادية كبيرة جدا مغايرة لمشاكل العراق يمكن حلها من خلال العلاقات الاقتصادية مع العراق.

## فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها :

ان حل مشاكل الاقتصاد العراقي مرهون باستراتيجية للعلاقات الاقتصادية المتشابكة مع دول

الجوار .

**هدف البحث:** يهدف البحث الى الاتي :

- ٦- معرفة المشاكل و التحديات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .
- ٧- معرفة المشاكل و التحديات الخارجية من دول الجوار و التي تؤثر على الاقتصاد العراقي
- ٨- ماهي الفرص المتاحة للعراق لحل المشاكل الاقتصادية .
- ٩- كيف يمكن للعراق حل مشاكله الاقتصادية من خلال علاقته الاقتصادية مع دول الجوار .
- ١٠- ما هي بعض مشاكل الاقتصادية لدول الجوار و التي يمكن حلها من خلال العلاقات الاقتصادية مع العراق .

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المباحث الآتية:

المبحث الاول: التحديات الاقتصادية الداخلية للعراق.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية الخارجية للعراق.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية المقترحة مع دول الجوار.

الاستنتاجات والتوصيات.

## **المبحث الاول: التحديات الاقتصادية الداخلية للعراق وتضمن**

### **اولا : تحديات الاستثمار المباشر:**

تعد البيئة الاستثمارية العراقية طاردة للاستثمار للأسباب الآتية:

١- البنى التحتية :

تعد البنى التحتية العمود الفقري الذي يتمثل بالكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات والمطارات والموانئ والتي بدأت بالتدهور في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي نتيجة للحرب والحصار الذي فرض على العراق ، الا ان التدهور والتدمير الشامل والممنهج قد حصل بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ و الهدف هو شل الاقتصاد العراقي باعتبار ان البنى التحتية تمثل العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية للمجتمع يمكن وصفها و كما يأتي :

أ- :قطاع الكهرباء :

تشير الاحصائيات و التقديرات الى حاجة العراق الى (١٥) الف ميكا واط و المتاح الان لا يتجاوز (٨) الف ميكا واط و هذا يعني ان هناك فجوة تقدر ٤٨% و على الرغم من حجم التخصيصات الاستثمارية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٢ الا ان الطاقة الكهربائية المضافة لم تتجاوز الف ميكا واط ، و هذا يعكس حالة الفساد الاداري و المالي في قطاع الكهرباء التي تعرف بانها

عصب الحياة . ان نظام الكهرباء و الذي لم يحظى تاريخيا بالاستثمار لصيانة البيئة التحتية للتوليد و النقل و التوزيع ، الذي تعرض للتدهور الحاد خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ ومن قبل الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ ، جراء الحرب والاحتلال التي دمرت البنية التحتية للنقل من خلال تدمير الكثير من الابراج و المحطات الفرعية عبر البلد ، و قد تعرض نظام التوزيع ايضا الى مشاكل تشغيلية ناتجة عن اضرار الحرب و الاهمال المطول و النهب ما بعد الاحتلال و ازدياد الربط غير القانوني ، فضلا عن ضعف انظمة الاتصالات و السيطرة لمراقبة الشبكة . ومعوقات الوقود و قدم المنشآت و مشاكل تشغيلية اخرى (١)

#### ب:- مياه الشرب :

تشير معظم التقارير الى ان معظم سكان الريف العراقي لم تصل اليهم مياه الشرب النقية من الاملاح و الملوثات . فضلا عن تحدد ٢١% من سكان المدن لم يحصلوا على مياه نقية و ان ضعف المياه في شبكات اسالة الماء جعل المواطن يعتمد على المضخات الكهربائية و هذا من شأنه سحب جزء من المياه الجوفية الملوثة او مياه الصرف الصحي.(٢).

#### ج - شبكات الصرف الصحي :

تؤكد العديد من التقارير والدراسات الى ان هناك ٢٧% من السكان لم يستفيدوا من خدمات الصرف الصحي ، و اذا ما اخذنا بالحسبان سكان المدن بما فيها بغداد فأن عدد كبير منهم يعانون من سوء خدمات الصرف الصحي وشبكات مياه الصرف الصحي التي تعاني من العديد من المشاكل سيما التكررات بسبب قدمها و سوء الاستعمال وضعف الصيانة وضعف تعاون المواطن مما جعل المياه تطفو على الشوارع و الحدائق مخلفة الامراض ، فضلا عن الانقطاع المستمر للكهرباء وماينجم عنها من توقف لمضخات الصرف الصحي وغير ذلك من المشاكل.(٣)

#### د :المطارات :

تعاني مطارات العراق العديد من المشاكل من بينها عدم وجود اسطول من الطائرات الحديثة ولا زالت معظم الطائرات الموجودة قديمة مما انعكس سلبا على حركة السياحة وحركة الاستثمار وبالتالي على الاقتصاد الوطني ، فضلا عن عدم وجود مطارات في العديد من المحافظات .

#### هـ :- السكك الحديدية :

لم يحدث فيها اي تطوير لا في مجال السكك او تجديد للقطارات او الخدمات سواء للمسافرين او نقل السلع و الخدمات . وتغطي خطوط سكك الحديد العراقية ما يقرب ١٩٠٦ كيلومتر من سكك منها فقط ١٠٤ كيلومتر كسكك مزدوجة وعمر معظم هذه السكك هو ما بين ٦٠ الى ٨٠ عاما ، عدا خطين جديدي تم انشائهما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٧ . و تهمين المنتجات النفطية و الحنطة و المعدات العسكرية على الشحن عن طريق سكك الحديد، و تبلغ الطاقة التشغيلية لشبكة سكك الحديد ٥٠% .(٤)

#### و: طرق المواصلات :

تعاني معظم طرق المواصلات داخل المدن و بين المحافظات من التكررات بسبب قدمها و ضعف الصيانة ، فضلا عن كونها تم انشائها عندما كان نفوس العراق لا يتجاوز (١٢) مليون نسمة و حجم الخدمات التجارية محدودة وفقا لمحدودية حجم السكان اما الان فيتجاوز (٣٢) مليون نسمة . وتشتمل شبكة الطرق في العراق على ٥٣٠٠٠ كيلومتر من الطرق، تمثل الطرق

السريعة و الطرق الرئيسية ٢٣% من اجمالي الطرق ، و قد تم بناء الجزء الاكبر من الشبكة في السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين ولم تخضع بعد ذلك الا الى اعمال صيانة بسيطة او لم تكن هناك اصلا اعمال صيانة و قد تراكت مهام الصيانة بمرور الزمن مما تسبب في تضرر اجزاء من التبليط في عدة مناطق ، ومما اسهم في هذا التدهور هو ان معظم اسطول الشاحنات في العراق صمم للنقل الحربي و ان سعة التحميل الخاصة بها تفوق الطاقة الاستيعابية للطرق ، ووفقا لتقديرات الهيئة الوطنية للاستثمار فأن عملية اعادة اعمار و تأهيل البنية التحتية للطرق في العراق تكلف ٤٠ مليار دولار .(٥).

#### ز : الموائى :

في الوقت الذي لا يمتلك العراق الاموائى البصرة فهي لم تشهد التطور الملموس الذي بعكس الوضع التجاري و الاقتصادي للعراق الذي لديه اربع موائى رئيسية تقع على امتداد الخط الساحلي القصير للعراق و الذي تحده الكويت و ايران، و يمتلك الميناء ان اللذان لهما القدرة على ان يكونا مرفقين رئيسيين للتعامل مع الحمولة و الحاويات و بخاصة ميناء ام قصر الذي يتمتع بمعدل بضائع سنوي يبلغ ١٠ مليون طن وفيه طريق جيد متعدد الوسائط و خط سكك حديد ، اما الطريق المائي و البناء الفوقي و المعدات فهي بوضع سيء ، و تشكل الرواسب الطينية المتأصلة و السفن الغارقة في القنوات الرئيسية تحديا اضافيا لحجم حركة المرور الحالية و المتزايدة ، في الماضي كان ميناء البصرة الرئيسي ولكن الان كما هو الحال مع مينائي ابو فلوس و ابو الخصيب فقد اصبح الميناء غير قابل للاستخدام لان العديد من السفن الغارقة تعيق الوصول اليه عن طريق الممر المائي ، وهناك ايضا مشاكل ادراية رئيسية مرتبطة بعمليات الميناء .(٦)

نستنتج مما تقدم ان البنية التحتية المدمرة ادت الى انخفاض القدرات التنافسية للسلع المنتجة محليا و انقلاب الهرم، اذ حصل انخفاض كبير في الكميات المنتجة و نوعيتها بظل ارتفاع كبير في كلف الانتاج مما يضعف القدرات التنافسية لان التكاليف المرتفعة تحتم البيع بأسعار مرتفعة و هذا غير ممكن مما يضطر للبيع بأسعار السوق و هذا يؤدي الى خسارة المستثمر و بالتالي عدم الاستثمار في العراق .

#### ثانيا - ضعف البيئة القانونية: تعاني البيئة القانونية من انعدام لعدد من القوانين وضعف او

تعطيل قوانين اخرى كقانون المنافسة و منع الاحتكار ، قانون حماية المنتج الوطني ، قانون حماية المستهلك ، قانون التعريف الكمركية ، قانون دعم الصادرات ، قانون العلامات التجارية ، قانون تسجيل الشركات و القوانين الخاصة بالتقييس و السيطرة النوعية و الجودة ، فضلا عن قانون حماية الملكية الفكرية . ان هذه الحزمة من القوانين عند تشريعها و تفعيلها ستعطي اشارات ايجابية للمستثمر الاجنبي بالتوجه نحو البيئة العراقية، و بالعكس فأن عدم تشريع البعض و عدم فاعلية البعض الاخر سيعطي اشارات سالبة للمستثمر

الاجنبي بعدم التوجه نحو العراق ، و هذا هو الذي حصل فعلا في العراق اذ ان العديد من القوانين غير مشرعة و الاخرى تم تشريعها ولكن غير مفعلة مما ساهمت في منع المستثمر الاجنبي من التوجه نحو العراق، فالقوانين التي شرعت و لم تفعل هي حماية المستهلك و التعريف الكمركية و حماية المنتج و منع الاحتكار بينما الاخرى لم تشرع لحد الان.(٧)

#### ثالثا - الفساد الاداري و المالي :

لقد نمت هذه الظاهرة سريعا في العراق سيما بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم والاخلاق في المجتمع العراقي وغياب الدولة بكل مؤسساتها لفترة غير قليلة، وغياب المساءلة والشفافية وتداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية وعدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك، جاء هذا بعد ان خرج العراق من حروب وحصار مدمر استمر لمدة (١٣) سنة وما نجم عنه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتضخم وبطالة وغير ذلك. ومن خلال استقراء ظاهرة الفساد في العراق نجد انها نمت بشكل سريع جدا بسبب عوامل داخلية واخرى خارجية، وان الاسباب الداخلية المتمثلة بالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الارض الخصبة لنمو واتساع هذه الظاهرة في العراق بعد ان تم تغذيتها بالفساد المستورد الذي جاء به المحتل وما رافقه من عقود ومشاريع وهمية، فضلا عن دخول عدد كبير من المفسدين والشركات وغير ذلك وانكشف السوق العراقية على الاسواق العالمية. وبالتالي صنف العراق في المرتبة الثانية عالميا في الفساد، فضلا عن الروتين القاتل والفترة الزمنية وطبيعة الاجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار تمثل الوجه الاخر للفساد، اذ يصنف العراق من اكثر البلدان تعقيدا عن منح اجازة الاستثمار ناهيك عن المبالغ المالية التي تنفق عليها كرشاوي.

#### **رابعا - ضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية.**

خير ما يوصف الاقتصاد العراقي اليوم بعدم الاستقرار وعدم وضوح السياسة الاقتصادية، فضلا عن التداخل والتعارض بين ادوات السياستين المالية والنقدية، ولم تعمل ادوات السياسات الاقتصادية الفرعية باعتبارها اجزاء ضمن محرك الاقتصاد العراقي كل جزء يحرك الاجزاء الأخرى بانسيابية وانتظام وبالتالي ضمان حركة محرك الاقتصاد العراقي بكفاءة ودقة عالية. فضلا عن عدم وضوح السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية التي تعد في غاية الاهمية مما انعكس سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر وحدث من توجهه نحو العراق.

#### **خامسا - توقف التنمية وتراجعها :**

ربما يتوقع البعض بأن التنمية الاقتصادية في العراق قد توقفت، وهذا التوقع غير واقعي وبعيد عن الواقع لان التنمية لم تتوقف فحسب وانما دخلت مرحلة التراجع والتدهور المنضم والمبرمج، فالصناعة شبه متوقفة ولم نجد سلعة واحدة كتب عليها صنع في العراق، والقطاع الزراعي الذي شهد تدهور ملموس من خلال حجم الفجوة الغذائية والاعتماد على الاسواق العالمية لاستيراد معظم الاغذية وبنسبة قد تصل الى ٨٠%، فضلا عن التدهور الحاصل في القطاع الخدمي وبقية القطاعات الاخرى وما يقال عن معدلات النمو المرتفعة فغير صحيح لان معدلات النمو التي تفوق ٩% مصدرها القطاع النفطي.

#### **سادسا : تحديات القطاع الزراعي العراقي .**

يتسم القطاع الزراعي في العراق بالعديد من السمات منها الاتي (٩) :

١- تدهور الانتاج الزراعي المحلي حيث وصل الى مستويات متدنية جدا لاتصل الى 15% من حاجة العراق .

٢- بسبب هذا الانخفاض الكبير في الانتاج الزراعي خلال ٢٠٠٦-٢٠١٢ والتي أصبحت الكميات المنتجة لاتصل الى 15% من المعروض في السوق مما ادى الى

اعتماد السوق العراقية على المستورد في توفير اكثر من 85% من غذاءه.

٣-عدم وجود خزين استراتيجي من الحبوب الاستراتيجية .

٤-الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج

٥-انعدام القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية في الاسواق المحلية امام السلع الزراعية المستوردة ، حيث تمتاز السلع الزراعية العراقية بارتفاع اسعارها بسبب ارتفاع تكاليفها وتدني الكميات ورداءة الجودة.

٦-توقف دعم الدولة.

٧-ضعف الاستثمارات الزراعية المحلية وانعدام الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي.

٨-ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والمعلوماتية والتسويقية للقطاع الزراعي الخاص والذي يستحوذ على مجمل النشاط الزراعي.

٩-اعتماد القطاع الزراعي على الاسواق الخارجية في توريد معظم مدخلات الانتاج من بذور محسنة وتقاوي واسمدة ومكننة ومبيدات واسمدة ، ويتعذر الحصول عليها لاعتبارات مالية وفنية وارتفاع اسعارها، فضلا عن احجام الشركات العالمية على تصديرها الى العراق تحت مبداء حماية حقوق الملكية الفكرية.

١٠- اشكالية الامن المائي باعتبار ان معظم الايرادات المائية هي من دول الجوار وقيام تركيا وايران باقامة العديد من السدود والخزانات وتغيير مجرى الانهر مما يعرض العراق الى كارثة غذائية وبيئية كبيرة جدا.

### **سابعاً : تحديات القطاع الصناعي وتمثل بالاتي (١٠).**

١- توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي يصل عددها الى (34) الف مشروع بسبب توقف دعم الدولة لها، وانقطاع الكهرباء ، وانكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية مما ادى الى دخول سلع صناعية رديئة ويتم بيعها بأسعار منخفضة وبالتالي عدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد ، علما ان معظم هذه المشاريع كانت منتجة وبنسب متفاوتة في فترة الحصار .

٢- توقف الصناعات الناشئة.

٣- هروب رؤوس الاموال الصناعية الى الخارج لعدم ملائمة البيئة المحلية والتي اصبحت طاردة للاستثمار.

٤- توقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة الى القطاع العام وبعضها تعمل بطاقات انتاجية منخفضة جدا ،كالصناعات الكيماوية والادوية والغذائية والجلدية والنسيجية واصبحت تنقل كاهل ميزانية الحكومة.

٥- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توفير 63% من مفردات البطاقة التموينية

قبل الاحتلال الامريكي الى اقل من 5% بعد الاحتلال .

٦- غياب السلع الصناعية المحلية من الاسواق العراقية بشكل نهائي.

انعدام القدرات التنافسية للسلع العراقية عموما وانقلاب الهرم بحيث اصبحت السلعة العراقية ذات تكاليف عالية جدا وبالتالي سعرها عالي مقابل انخفاض كبير في الكميات المنتجة بظل تدني النوعية .

على العكس من العالم تماما، نستنتج مما تقدم ان البيئة العراقية طاردة وليست جاذبة للاستثمار ، ولكن على الرغم من كل ذلك فإن العراق يملك مجموعة من المقومات التي توهمه لجذب الاستثمار المباشر

عند تصحيح ومعالجة النقاط اعلاه من هذه المقومات الاتي (٨)

١. طبيعة السوق العراقية يمكن اعتبار ان السوق العراقية مشجعة لجذب الاستثمارات الاجنبية

وما فيها من القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات ونمو الاقتصاد العراقي بالاضافة الى سعة السوق وقابلية استبدال المستورد من السلع بالمنتج المحلي من قبل الشركات .

٢ . - القوى العاملة يمتلك العراق قوة عاملة عاطلة عن العمل وتمتلك من المهارات والكفاءات والخبرات ما يؤهلها للعمل لدى الشركات الاجنبية وبأجور منخفضة مقارنة باليد العاملة الوافدة من الخارج .

٣ . النفاذ الى الاسواق بالإمكان الاستفادة هنا من مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات التجارية المعقودة بين العراق والدول المجاورة من النفاذ الى اسواق الدول الاخرى .

٤ . مصادر الطاقة : ان العراق بلد نفطي مما يعني انخفاض تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة الارباح بالنسبة للشركات العاملة او المستثمرة سواء كان النفط مادة اولية في الصناعة او في الاستخدامات الاخرى للطاقة .

## المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية الخارجية للعراق :

تعد المياه اهم واعقد واخطر تحدي خارجي يواجه الاقتصاد العراقي ،وان تعاضم مشكلة المياه الكمية والنوعية سببها دول الجوار بالدرجة الاولى تركيا وايران وكالاتي:

١- الاضرار الناجمة عن السياسة المائية التركية:

ان الاضرار التي لحقت ولاتزال تلحق بالعراق وسوريا جراء سد اتاتورك كبيرة وفادحة . الا ان مشروع سد بركك المنوي انجازه في اعالي الفرات قبل دخوله الى سوريا يقصد منه ( تصحير ) العراق وسوريا .فضلاً عن ان انجاز واستكمال بعض المشاريع المائية التركية في حوض الفرات والتي انجز قسم منها عام 1995 سيؤدي الى نقص كمية مياه الفرات بنسبة (14)مليار متر مكعب يضاف لها الفقدان بسبب التبخر ليصبح اجمالي النقص (17)مليار متر مكعب سنوياً وتأسيساً على ذلك فان كمية المياه التي تعبر الحدود التركية السورية تكون بحدود (13)مليار متر مكعب في حين كان معدلها السابق نحو (39)مليار متر مكعب، أي ان حصة العراق وسوريا ستكون (13)مليار متر مكعب فقط، واذا ما عرفنا ان احتياج سوريا من نهر الفرات يشكل حوالي (11)مليار متر مكعب سنوياً وماتبقى اذن سيكون حصة العراق وهذا يعني تخفيض المساحة المزروعة بالعراق بحدود (75%) .

تأسيساً لما تقدم يمكن بيان اثار السياسة المائية التركية على العراق وكما ياتي: ( ١١ )

١-مشكلة تناقص الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات .

٢-مشكلة تذبذب تصارييف الانهر مما يؤثر سلباً على برامج وخطط التنمية .

٣-مشكلة التأثير على نوعية المياه .اذ ارتفاع نسب الاملاح بسبب انخفاض معدلات التصريف .

٤-مشكلة تلوث المياه اذ ارتفاع درجات الاضرار المائي نتيجة تبريد محطات الطاقة الكهربائية علاوة على ما تولده المحطات من اثار ، فضلات الوقود والزيوت ، المخلفات البشرية والصناعية اذ ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار %67 في الفرات .

٥-ظاهرة التصحر والتي تعد مشكلة حقيقية نتيجة لاعتماد الاراضي الزراعية في العراق على مياه الانهار .

وفي عام 2009 اقترح العراق على تركيا اضافة بندين الى اتفاق الشراكة بينها وفقاً لمصدر حكومي توقع اقرارهما هذه السنة ويتعلق اولهما بمجالات التعاون في القطاع الزراعي وتفعيل فرص الاستثمار فيما يركز الثاني على تقاسم الحصص المائية ضمن احواض الانهار المشتركة ويرى العراق ضرورة تفعيل التعاون الزراعي وتبادل الخبرات وتنمية الثروة الحيوانية وتقاسم المياه بين الدول التي يعبرها نهرا دجلة والفرات . ونوقش اتفاق الشراكة الكاملة بين العراق وتركيا من جانب كبار المعنيين في



الحكومة العراقية وشملت المناقشات سبل رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة الى ثمانية بلايين دولار بما ينسجم مع الانفتاح الحاصل بين القطاعات التجارية والاقتصادية بين البلدين .  
وتوقع المصدر ان تتجاوز نسبة العجز في استغلال مياه النهرين 33بليون متر مكعب عام 2015 مشيراً الى ان الاحتياجات المائية الحالية للعراق تبلغ 50بليون متر مكعب في حين يبلغ حجم الكميات المائية المتوافرة حالياً نحو 44بليون متر مكعب . يشار الى ان تركيا ماضية في تنفيذ مشروع الكاب الذي اقرته بداية ثمانينيات القرن الماضي والهادف الى انشاء 22سدا و 19محطة كهرومائية على دجلة والفرات لخرن اكثر من بليون متر مكعب مما يهدد بالقضاء على ثلث مساحة الاراضي الزراعية في العراق والبالغة ثلاثة ملايين دونم خلال السنوات 15المقبلة.  
٢-الاضرار الناجمة عن السياسة المائية الايرانية:

نزوح اكثر من 500عائلة من الاهوار بسبب انخفاض منسوب المياه في القرى الواقعة في هور الجبايش اذ تشغل الاهوار التي تمتد شرق وجنوب شرقي الناصرية (380 كيلومتر جنوب بغداد ) كبرى مدن محافظة ذي قار مساحات شاسعة وتوزع عشرات القرى على سطوحها المائية يمتهن سكانها الزراعة وصيد الاسماك وجمع القصب الذي يغطي مساحات واسعة من الاهوار .  
ان انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات وعدم تدفق المياه في شكل تدريجي منذ مطلع العام الماضي تسبب في انخفاض شديد في مياه هور الجبايش فضلا عن انخفاض معدل تساقط الامطار خلال العامين الماضيين كان عاملا مهما في انخفاض منسوب مياه الاهوار ايضا .  
ان شح المياه في دجلة والفرات وانحسار الامطار يؤدي الى تعثر عودة المياه الى الاهوار في محافظة الناصرية بحوالي 600الف دونم . يذكر ان النظام السابق عمل على تجفيف الاهوار حيث كان يعيش اكثر من نصف مليون نسمة بذريعة لجوء عدد كبير من الخارجين عن القانون والمعارضين الى هذه المناطق المحاذية لإيران وعادت الحياة تدب في الاهوار بعد عام 2003وغمرت المياه مجددا تلك المساحات لتعود معها نباتات القصب والاسماك والحيوانات والطيور .  
ان نهر الفرات يمر حالياً في مرحلة حرجة من خلال انخفاض منسوبه المائي في شكل خطير وان هور الحمار الذي يغذي نهري دجلة والفرات في جنوب العراق والذي يعتبر اهم خزان مائي في جنوب العراق وصل حالة الجفاف تقريبا . .  
ان استمرار بناء السدود على نهر الفرات الذي ينبع من الاراضي التركية قبل ان يدخل الى سورية ومنها

الى العراق فضلا عن قلة المنسوب المطري قد يقود النهر الى الجفاف الكامل اضافة الى ان محافظة البصرة وما يصلها من مياه هذا النهر ضئيلة جدا اضافة الى نوعيتها الرديئة كونها تجمع املاحا من كل المناطق التي يمر بها النهر ليصبح مالحا في نهاياته . خاصة وان دخول العراق في كثير من الحروب والتي عطلت تطوير المشاريع المائية في البلاد في وقت كانت فيه الدول وتحديد دول الجوار تطور من سياستها المائية فأثرت في الخريطة النهريّة للعراق مثل السدود التركية التي أنشئت لإرواء الاراضي هناك بمياه الفرات .

ان نهر دجلة بدأ الان يزود نهر الفرات عن طريق نهر العز في الاهوار الوسطى وهذا مؤشر واضح الى (ضعف الفرات في الفترة الحالية ومعلوم ان الاهوار مسطحات مائية بأعماق مختلفة وتحتوي على ثروة حيوانية ونباتية هائلة تشكل بمجملها بيئة فريدة من نوعها).  
ان الاجراءات التي قامت بها ايران تجاه المياه المشتركة بينها وبين العراق ادت الى تعرض هور

الحويزة الى الجفاف وان مشكلة الملوحة في مياه الفرات هي من المشاكل التي يجب التوقف عندها اذ تبلغ نسبة الملوحة الان 2,5 في الالف وهي نسبة قليلة وتحتاج الى اجراءات عاجلة جدا وتشير تقارير لكلية الزراعة في البصرة الى ان السمك النهري بدا ينحسر في البصرة نتيجة تزايد ملوحة المياه في المسطحات المائية في المدينة .

### المبحث الثالث / الاستراتيجية الاقتصادية الإقليمية المقترحة.

استنادا لما تقدم ان حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العراق تتطلب تبني استراتيجية اقتصادية تتضمن حزمة من السياسات الاقتصادية مع دول الجوار والتي يمكن ترجمتها الى ارض الواقع ,مع ضرورة اعطاء اولوية في العلاقات التجارية مع تركيا للأسباب الاتية :-

- ١-سيطرة تركيا على منابع نهري دجلة والفرات .
- ٢-جودة السلع التركية والتي لازالت تعد الافضل من بيع السلع المثلثة لها مقارنة مع دول الجوار .
- ٣-علاقة تركيا مع دول الاتحاد الاوربي وامكانية انضمامها الى الاتحاد وانعكاسات ذلك على علاقة العراق مع الاتحاد الاوربي .
- ٤- تمتع الشركات التركية بسمعة جيدة .

#### اولا - مقترحات السياسة التجارية:

يعاني العراق من نقص كبير جدا في السلع والخدمات وقد تصل الحاجة الى بعض السلع المستوردة الى ٩٠% ، وان الطلب على السلع والخدمات اخذ بالزيادة الناجمة عن زيادة السكان وارتفاع القوة الشرائية وتغير النمط الاستهلاكي ، مقابل هذا تدهور كبير وتراجع في نتاج السلع والخدمات المحلية لأسباب تم ايضاحها في المبحث الاول، امام هذا هنالك فائض كبير جدا من السلع والخدمات الايرانية بسبب زيادة الانتاج المحلي وانخفاض الطلب بسبب تدهور قيمة العملة الايرانية والبطالة وضعف القدرة على التصدير بسبب العقوبات الدولية عليها ، لذا ستجد ايران ان السوق العراقية افضل الاسواق العالمية سعة واقربها وسهولة خرق العقوبات الدولية لكونها جارة للعراق ولذا فبالإمكان وضع استراتيجية اقتصادية تسمح من خلالها حل بعض مشاكل الاقتصاد العراقي من جهة والایراني من جهة اخرى وتؤدي السياسة التجارية هذا الدور من خلال ربط توقيع اي اتفاقية تجارية بتنفيذ ايران لموضوع المياه والمواضيع الاخرى.

اما تركيا فهي الاخرى تعاني من فائض كبير من السلع والخدمات والبطالة وضيق الاسواق العالمية امام شركاتها الاستثمارية بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم المتقدم وما نجم عنها من سد اسواق اورباء امام البضائع التركية ، وقد تجد بالسوق العراقية افضل منفذ للتقليل من الموقف التجاري الاوربي لذا بالإمكان حل بعض مشاكل الاقتصاد العراقي من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية بربطها بموضوع المياه والكهرباء وغير ذلك مما يتطلب تفعيل لا دور السياسة التجارية.

ولتفعيل السياسة التجارية مع تركيا وبقية دول الجوار لا بد من تفعيل السياسات الاقتصادية الاخرى : على وزارة التجارة اعتماد مبدا النظر الى العلاقات التجارية مع دول الجوار على ضوء مصلحة الاقتصاد الوطني وضرورة القيام بالاتي:-

- ١-اعادة النظر باليات العمل المعتمدة في اجازات الاستيراد والتصدير .
- ٢-ضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- ٣-اعادة النظر بالقوانين التجارية النافذة مع ضرورة الغاء قانون بريمر .
- ٤-اقامة مناطق حرة للتجارة مع دول الجوار وحسب الاولوية وعلى ضوء المواقف

من العراق.  
٥- ضرورة اعتماد الانفتاح على دول الجوار اقتصاديا كخيار استراتيجي وذلك للاستفادة من العلاقات الاقتصادية في حل مشاكل العراق الاقتصادية .

## ٢- التبادل التجاري التركي

اما بخصوص تركيا ، فان الصادرات التركية الى العراق عوضت تراجع البلاد الى الدول الاوربية التي تشهد اقتصاداتها ركودا متزايدا . يذكر ان الصادرات التركية الى العراق قفزت بنسبة 75 % في غضون الاشهر القليلة الماضية من العام الحالي . ذلك ان الركود الاقتصادي الذي تمر به اوربا )المنفذ الرئيسي للسلع التركية ( ادى الى تقلص صادرات البلاد الى هذه السوق بنسبة 30 % لكن الطلب المتزايد من السوق العراقية عوضت هذا التراجع ... ويذكر ان قيمة الصادرات التركية للعراق في شهري يناير وفبراير الماضيين بلغت حوالي 830 مليون دولار مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي التي لم تتجاوز قيمتها اكثر من 470 مليون دولار .. وتسعى تركيا الى زيادة حجم التبادل التجاري الى سبعة مليارات دولار للتعويض عن نقص الطلب في الاسواق الخارجية لتركيا وخاصة اوربا والولايات المتحدة التي تضررت اقتصاداتها بشدة جراء الازمة الاقتصادية العالمية . وبحسب الاحصاءات الرسمية التركية فان حجم التبادل التجاري مع العراق بلغت قيمته خلال عام 2008 ( 5.2 ) مليار دولار (من بينها 3.9 مليار دولار على شكل صادرات تركية متنوعة هيمنت عليها الآلات الصناعية والكهربائية والغذائية ، في حين بلغت الواردات من العراق 1.3 مليار دولار معظمها منتجات نفطية ... وتركيا باستطاعتها ان تلبي متطلبات الانشاء والبناء ..

## ٣- التبادل التجاري الايراني

شهد التبادل التجاري بين العراق وايران تذبذبات ملحوظة خلال العقود الماضية فبعد عام 1980 توقفت التجارة والتي لم تكن تتعدى سوى بضائع معينة كالتومر وبعض المنتجات الاخرى بسبب الحرب بين البلدين وعاد ادراجه منتصف التسعينات حيث تم عقد اتفاقيات ثنائية بين الطرفين بموجب مذكرة التفاهم

فضلا عن السماح الى القطاع التجاري الخاص باستيراد سلع استهلاكية معينة بحكم كونها الاقرب الى العراق وايضا انغلاق التجارة العراقية على نفسها وعدم السماح للعراقيين بزيارة دول عديدة . وبعد عام 2003 استغل الوضع العراقي اسوء استغلال فاغرقت اسواقه ببضائع ايرانية رديئة مقاونة بسلع اخرى لكن التبادل التجاري اخذ بالتزايد .

وبحسب وزير التجارة الايراني فان قيمة حجم التبادل بلغت مليار دولار عام 2005 فيما بلغت قيمة السلع العراقية المصدرة الى ايران 95 مليون دولار فقط وكشف تقرير رسمي ايراني ارتفاع حجم التبادل التجاري بين ايران والعراق الى مليار و 500 مليون دولار في عام 2007 مقارنة مع العام الذي سبقه الذي كان 800 مليون دولار . من جهة اخرى يؤكد امين الهيئة العليا لتطوير العلاقات الايرانية العراقية حسن دانائي ان حجم التبادل التجاري بين العراق وايران خلال عام 2008 وصل الى 4 مليار دولار وبحسب القنصل العام العراقي في ايران فانه اضافة الى تصدير المشتقات النفطية الايرانية الى العراق وبمقدار الف و 500 طن يوميا تقوم ايران حاليا بتصدير الكهرباء الى بعض المحافظات العراقية . وسبب ارتفاع حجم التبادل التجاري يعود الى اعتماد العراق على ايران في تأمين الكثير من السلع والخدمات مثل المحاصيل الزراعية والسلع الاستهلاكية وبعض الخدمات هذا في القطاع

الخاص. اما الحكومي فهناك استيراد المشتقات النفطية التي يحتاجها العراق والطاقة الكهربائية والسيارات والمكائن والكثير من السلع الاخرى وشجع قرب الاسواق الايرانية من العراق وتوفر الطرق البرية وسهولة التنقل بين البلدين التاجر العراقي الى عقد المزيد من الصفقات التجارية .

### **ثانيا المقترحات الخاصة بقطاع السياحة.**

تجاوزت السياحة بمفهومها المعاصر مجرد كونها سفر وايواء وفعاليات ترويجية وتسلية ، ذلك انها تحولت الى نوع من الصناعة لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي اطار نوع من تنظيم العلاقات الودية والمصالح بين بلدان العالم المختلفة ونشر الثقافة والقيم الحضارية وفي العراق طالما عانى القطاع السياحي وبخاصة السياحة الدينية من تدهور وما تعرض له العراق من حروب ودمار شديدين طالت حتى الاماكن السياحية وابتعاد العراق وخروجه من دائرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع باقي دول العالم الامر الذي انعكس بالسلب على هذا القطاع وامكانية تطويره باعتبار رافدا مهما في موازنة الدولة ولما يدره هذا القطاع من فرص مدره للدخل والعمالة خاصة وان السياحة في العراق تستند الى المقومات ذاتها التي تقوم عليها هذه الصناعة في بلدان اخرى وهي العناصر الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها المواضع والمواقع الان ان حالة العراق متفردة في الارث الحضاري وامتداده في عمق التاريخ البشري ممثلا بالمورث المعرفي والعملية والمعماري المعماري التخطيطي وقيام اقدم الحضارات في العالم والتي تحكي قصة الانجاز الحضاري العراقي على مختلف بيئات البلاد في الصحراء كما في الجبال والسهول والاهوار فضلا عن السياحة الدينية خاصة وان العراق تشرف بدعوات الرسل والانبياء ومرور الصحابة الاوفياء والائمة الاطهار والخلفاء الاخير يندر ان يمتلك بلدا اخر نظيرا لها .

### **اهمية التنمية السياحية في العراق وعلاقة ذلك بدول الجوار.**

فتعد التنمية السياحية احد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها في قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل ، فضلا عن المساهمة في تحسين

اسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم افراد المجتمع .

والعراق بحاجة ماسة الى تنمية سياحية شاملة لما يمتلكه من مقومات وامكانات سياحية ومواقع اثرية ودينية متنوعة الذي ان تعهدته ورعته الدولة والدوائر ذات العلاقة وبخاصة القطاع الخاص سيحتل موقعه المتميز في توفير الجزء الاكبر من عائدات البلاد اذ تشير تجارب العالم المختلفة الى الاهتمام المتزايد بالسياحة دفعت الى تعاظم دورها في التنمية حيث تشجيع الاستثمار في انشاء المشروعات السياحية في اطار الاعفاءات الضريبية على واردات السياحة كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في انشاء مشاريع البنى التحتية في البلاد وعبد قطاع السياحة رائدا في خلق التبادلات مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية حيث الروابط الامامية والخلفية لذلك القطاع .

تاسيسا لما سبق يمكن تأشير اهمية تنمية الصناعة السياحية من خلال :-

١ تحسين ميزان المدفوعات :

وذلك من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الاخرى في الدولة ، متزامنا مع ماتحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الايرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية

وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عن ما تحققه هذه الصناعة من انعاش شرائح واسعة من المجتمع العراقي .

٢ - توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة.

٣ - زيادة الفرص الاستثمارية المربحة .

٤ - تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم .

اذ تؤدي التنمية السياحية الى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة خاصة وان المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع على مختلف أرجاء البلاد من شماله الى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال ايجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لآبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم ، وسيترتب على توزيع الدخل بين المناطق او الأقاليم وتحقيق حالة التوازن الاقتصادي واعادة توزيع الدخل تنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب سكاني وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا . إذ تسهم السياحة في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها او قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

وعليه نجد ان الاهتمام بهذا القطاع وعده رافدا مهما لعملية التنمية يعد مدخلا للتنمية المستدامة في العراق حيث استغلال امكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية واعطاء العراق استحقاقاته التاريخية

، فضلا عن تنمية وتطوير علاقات العراق الخارجية بما يحسن من المركز الاقتصادي للدولة باعتبارها مركز للثقافة والإشعاع الحضاري والادبي .

اما بالنسبة للسياحة الدينية فتعد موردا اقتصاديا مهما للعراق بعد النفط ذلك ان العراق يضم على مايقارب الستين موقعا مابين مرقد او مكان مقدس ومسجد كبير ، وقد كانت السياحة الدينية في السابق تتم على نطاق محدود ، الا انه في الوقت الحالي يتعين استيعاب الاعداد المهمة من الزائرين والسياح

وايجاد وتهيئة البنى التحتية ومستلزمات الإقامة والضيافة باعتبار ان العتبات المقدسة يمكن ان تسهم في ردف ميزانية الدولة العامة وبالتالي الى انعاش مداخيل شرائح واسعة من المجتمع العراقي لما تحققه من نقد اجنبي يسهم في تحقيق مورد من اعملة الصعبة يساعد على تحقيق استقرار العملة العراقية وزيادة قيمتها وبالتالي تحسين اسعار الصرف ، فضلا عن ان السياحة الدينية لها فعلا الواضح في تشغيل الايدي العاملة وتخفيض حجم البطالة وتنويع مصادر الدخل القومي . من ناحية اخرى يمكن ان تسهم السياحة الدينية في تنشيط التجارة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يزيد من حجم التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو دخل الفرد والدخل القومي في قطاع التجارة والخدمات فضلا عن ان هذه السياحة تعد مصدر تعريف بالحضارة العربية والعراقية بالذات وجعلها قادرة على عكس القيم الراقية للدين الإسلامي والمجتمع العراقي.

### **المقترحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة في العراق**

في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في العراق وفي اطار مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع

الاقتصاد العراقي يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من الصفة العملية (القدرة على التنفيذ) (التي ينبغي ان تتصف بها :-

١-تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من اثار ومتاحف ومواقع سياحية اثرية ودينية )، لما تشكله الطبيعة من اهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتميئتها .

٢-تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتوفير سبل اقامتها لما تشكله من اهمية وروابط التغذية السياحية .

٣- دعم البنية التحتية واستكمال البنية المؤسسية -التشريعية واناذ القوانين الناظمة للسياحة في العراق .

٤-انعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية ، واصدار النشرات السياحية والمجلات ، افلام ، ادلة ، خرائط ، فضلا عن تطوير استخدام الوسائل المرئية وكذلك استخدام الممثلات العراقية بالداخل والخارج واقامة معارض دورية لامكانات السياحة في العراق خاصة وان الترويج السياحي خطواته متمثلة بالمسح المداني للمواقع السياحية ووضع مخططات عمرانية لتطويرها ودراسات بيئية وملاحظة الكثافة السكانية مما يعني اقتراح انشاء مجلس الترويج السياحي ليأخذ على عاتقه هذه المهمة الامر الذي يتطلب تطوير قاعدة معلومات متكاملة تضمن توافر

البيانات الاساسية الدقيقة والمحددة حول عناصر السياحة ومقوماتها .

٥- قيام وزارة السياحة بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الاعمال لاجتذاب رؤوس الاموال باتجاه الفرص المربحة وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي فضلا عن تطوير التسهيلات الادارية واختصار الوقت والاجراءات اللازمة في اطار من الشفافية لاجازة المشاريع السياحية .

٦- الاسراع في ادخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والاثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات او الاقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقضي ذلك اختيار العناصر الكفوءة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة .

٧- رصد التخصيصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في اطار الخطط والبرامج

الانمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والاجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانيات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التفتيح والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد .

٨-تحسين واقع الخدمات السياحية وخاصة أنظمة ووسائل الطرق والنقل والاتصال الداخلية

والخارجية . وذلك ما يتطلب من الدولة من دور فاعل ومؤثر .  
٩- تفعيل الأنشطة السياحية واعداد البرامج وبالتنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلية والدولية  
واعتماد الترويج والإعلان كأحد أهم عناصر المزيج التسويقي .

### **ثالثا: مقترحات السياسة الزراعية :-**

- نقترح قيام وزارة الزراعة بالاتي :
- ١-توجيه شركات وزارة الزراعة والنشاط الخاص باستيراد مستلزمات الانتاج الزراعي من مكننة وبذور محسنة واسمدة ومبيدات من الشركات التركية اولاً .
  - ٢- اقامة مشاريع مشتركة مع شركات تركية لانتاج مستلزمات الانتاج على ان تقام على الاراضي العراقية , وكذلك الحال مع الشركات الايرانية .
  - ٣-اقامة مشاريع زراعية مشتركة لانتاج الحبوب الاستراتيجية في العراق مع شركات تركية وخليجية وايرانية .
  - ٤-اقامة مراكز بحثية زراعية مشتركة عراقية تركية سورية في العراق .

### **رابعا: مقترحات السياسة المائية :-**

١-قيام وزارة الموارد المائية باقامة مشاريع ري مشتركة مع كل من تركيا وسوريا وايران مما يعزز او يخلق نوع من التشابك في العلاقات المائية بين العراق وهذه الدول الثلاث على ان تشمل المشاريع اقامة عدد من السدود والخزانات ومشاريع الري .

٢-دعوة الشركات التركية والايرانية للمشاركة في عملية تنظيف واسعة لمجرى نهري دجلة والفرات وذلك لضمان مرور كميات اكبر من المياه في مجرى النهرين , فضلا عن ان تنظيف مجرى النهرين سوف يخفض مستوى الماء في بعض المناطق مما ينعكس ايجابيا على المياه الجوفية في المناطق المحاذية للنهرين لاسيما المناطق الواقعة جنوب العراق .

### **خامسا: مقترحات السياسة الصناعية**

نقترح قيام وزارة الصناعة بالاتي :-

- ١-اقامة مشاريع صناعية مشتركة مع شركات تركية وسورية وايرانية في الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية ومن خلال الاخذ بأراء الوحدات الانتاجية حول الفرص المتاحة والتأكيد على المدخل الانتاجي .....على ان تقام في العراق
- ٢-اقامة صناعات الاسمدة الكيماوية والمبيدات في العراق ايضا وذلك من خلال عقد شراكات واتفاقيات مع شركات النشاط الخاص وقطاع الاعمال الخاص في دول الجوار .

### **سادسا: مقترحات النقل :-**

- ١- قيام وزارة النقل والمواصلات بطرح مشاريع استثمارية مع الشركات التركية والاوربية لإقامة خط الطريق السريع الذي يربط بغداد تركيا ليستكمل مع الطريق الحالي بغداد بصرة وبالتالي ربط البصرة ومينائها بتركيا .
- ٢- قيام وزارة النقل بطرح مشروع انشاء ميناء كبير في البصرة لنقل الحاويات وبالتالي ستربط البصرة بأوروبا عبر تركيا ويمكن ان يكون افضل طريق و باقل كلفة واكثر امان

من طريق التجارة الدولية عبر قناة السويس والقرصنة البحرية الان فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل وطول الفترة الزمنية لذلك وبالتالي يمكن ربط تركيا واوربا بمطقة الخليج العربي عبر العراق .

### **سابعاً: مقترحات السياسة النفطية :-**

قيام وزارة النفط بإعادة النظر بالخط الاستراتيجي وامكانية اقامة خط ثاني يربط البصرة بتركيا

- ١-خلق فرص استثمارية مع الشركات التركية من خلال القيام بمد خط استراتيجي جديد لنقل النفط من الحقول الجنوبية الى البحر المتوسط عبر تركيا.
- ٢-الافصاح عن نية وزارة النفط بإعطاء افضلية للشركات التركية في مجال الصناعة النفطية .
- ٣-الانفتاح على ايران لغرض منحها تسهيلات مد انبوب نفطي ايراني من جنوب ايران مروراً بالأراضي العراقية ومن تركيا او سوريا وصولاً الى البحر المتوسط .

### **الاستنتاجات والتوصيات:**

#### **أولاً: الاستنتاجات:**

- ١- ان ضعف البنى التحتية التي تمثل العمود الفقري ادت الى شل حركة الاقتصاد العراقي .
- ٢- ان ضعف البنى التحتية ادى الى ضعف توجه الاستثمار المباشر الى العراق و التي انعكست بأثارها السلبية على الاقتصاد العراقي .
- ٣- هناك مشاكل مياه كمية و نوعية تواجه العراق بسبب السياسة المائية التي تعتمدها دول الجوار لاسيما تركيا و ايران .
- ٤- اتضح حجم التدهور الكبير الذي حصل في القطاع الزراعي و الذي ادى بالنتيجة الى اعتماد العراق على الاستيراد لتحقيق امنه الغذائي وبنسب قد تصل الى ٨٥% لمعظم المحاصيل الزراعية .
- ٥- توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة ، فضلا عن توقف بعض المشاريع الصناعية الكبرى للقطاع العام و اشتغال البعض منها بنسب متدنية لا سباب ذاتية و اخرى موضوعية .
- ٦- عدم استخدام السياسة التجارية مع دول الجوار لحل بعض مشاكل الاقتصاد العراقي كمشكلة المياه على سبيل المثال اذ تعد السياسة التجارية احدى ادوات السياسة الاقتصادية المهمة لاستخدامها مع كل من تركيا و ايران .
- ٧- تعاني كل من تركيا و ايران من فائض كبير للعديد من السلع و الخدمات التي تحتاجها السوق العراقية ، تركيا بتأثير الازمة المالية العالمية التي ضربت الاتحاد الاوربي و امريكا عام ٢٠٠٩ و التي ادت الى المزيد من البطالة و فائض في السلع المنتجة مما ادى الى عدم قدرة تركيا للتصدير الى الاتحاد الاوربي ، اما ايران فأنها تعاني من اثار العقوبات الاقتصادية



## الدولية

المفروضة عليها .

- ٨- اتضح ان العراق يمتلك كل مقومات السياحة بشكل عام و السياحة الدينية خاصة و التي لم يستثمرها كما ينبغي .
- ٩- في الوقت الذي كانت فيه البيئة العراقية بانها طاردة للاستثمار الا انه يمتلك من المقومات التي تشجع على الاستثمار و منها ( سعة السوق و النفاذ الى الاسواق ، و القوى العاملة فضلا عن امتلاكه لمصادر الطاقة .

## ثانيا: التوصيات :

- ١- ضرورة تفعيل السياسة التجارية من خلال اصلاح قوانينها و اعتمادها ادوات لحل ما يمكن حله من مشاكل الاقتصاد العراقي وان ابرام اي اتفاق تجاري مع تركيا و ايران يتم على وفق التزامها الاقتصادي تجاه العراق .
- ٢- الانفتاح العلمي و المدروس على الشركات التركية و الايرانية لإقامة مشاريع خاصة لإعادة بناء البنى التحتية بعدها العمود الفقري للاقتصاد و المجتمع .
- ٣- وضع خطة طموحة لإعادة بناء البنى التحتية باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد و المجتمع .
- ٤- ضرورة اعادة النظر بالبيئة القانونية العراقية بما تضمنه من تشريع لبعض القوانين و تعديل البعض الاخر و تفعيل ما هو موجود .
- ٥- تفعيل و تنمية القطاع السياحي عامة و السياحة الدينية خاصة لما لهذا القطاع من اهمية لكل من ايران و تركيا فضلا عن الموارد المالية التي سيحصل عليها العراق و المساهمة في حل البطالة و انعاش الصناعة الحرفية و الصناعات الصغيرة .
- ٦- اقامة مشاريع زراعية مشتركة مع تركيا و ايران على ان تكون في العراق حصرا مما يلزمها بفتح المياه للعراق .
- ٧- امكانية التعاقد مع تركيا لتزويد العراق بالطاقة الكهربائية مما يلزم تركيا بفتح المياه الى العراق لتشغيل مولدات الطاقة الكهرومائية .

## **المصادر:**

- ١- اخبار العربية ، الحكومة العراقية بصدد توفير الكهرباء مجانا ، ٢٠١١/٢/١١ .  
<http://www.alarabiya.net/articles/20011/02/12/137362.html>
- ٢- World bank info , country data report for Iraq 1996-2010
- ٣- World bank info , country data report for Iraq 1996-2010
- ٤- وزارة النقل، شركة السكك الحديد العراقية ، شبكات ومشاريع السكك الحديد في العراق ٢٠١١ .
- ٥- وزارة النقل، مديرية الطرق والجسور العامة، ٢٠١٠ .
- ٦- وزارة النقل، مديرية الموانئ العامة، ٢٠١٠ .
- ٧- بلاسم جميل خلف ، أهمية الدور الحكومي في البنى التحتية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار في العراق، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي لهيئة استثمار بغداد، كانون اول ٢٠١٢ .

- ٨- بلاسم جميل خلف، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، ندوة وحدة البحوث الاقتصادية والادارية / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد ، اذار ٢٠١٠.
- ٩- بلاسم جميل خلف، واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار المباشر في العراق، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط، نيسان ٢٠١٢ ص٣٧.
- ١٠- ثائر محمود رشيد، سياسة الاغراق واثرها على الصناعة العراقية، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك -جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ص٤١.
- ١١- عيادة سعيد حسين، نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، ٢٠١٠ ص٦٧.